

يمرر «اتفاقية العار»

تيران وصنافير: ماذا بعد؟

عبدالله السناوي *

المطاف جرى العصف بأي قواعد دستورية وقانونية وحجية الأحكام القضائية.

هناك ما يدعو إلى الرهان على حيوية المجتمع وأجياله الجديدة ونوابه الشجعان الذين قاتلوا في أصعب الظروف ضد تسليم الجزيرتين. غير أن أحد التداعيات الخطيرة لتدمير اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، رغم الحكم القضائي النهائي ببطلانها، ضرب أي تطلع لبناء دولة مؤسسات حديثة وعصف بدولة القانون من عند الجذور، فلا النصوص الدستورية التزمت ولا حجية الأحكام القضائية احترمت.

كان مستغرباً أن يصف رئيس مجلس النواب الأحكام القضائية التي صدرت عن المحكمة الإدارية العليا، ببطلان الاتفاقية، بـ«إنها والعدم سواء»، ذلك التصريح المتفلسف من أي قيد قانوني وسياسي وأخلاقي لا سابق له ولا مثيل، وأثاره الوخيمة لن تسمى كما تطارد الكوابيس أصحابها. في مثل هذه الأجواء التي تقارب بعض ألعاب السيرك، تتهدد الدولة في وجودها وتضرب المؤسسات في عمق دورها وتتبدى في الأفق المغلق أشباح المجهول. لا يشك عاقل واحد في أن الشرعية قد أصابها ضرر بالغ، والأداء

إنما مضت الأزمة إلى آخرها بتسليم جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، فإننا أمام مرحلة جديدة من التاريخ المصري الحديث. هذا النوع من الأزمات لا تلحّصه مشاهد ينقض أثرها بالوقت ولا ينسحب بلا ثمن قاس إلى دفاتر الذكريات.

أخطر ما يتخلف عن الصورة العامة، التي بدا عليها الأداء الرسمي في إدارة أزمة يمثل هذه الدرجة من الحساسية والخطورة، زعزعة جذور الثقة بمؤسسات الدولة والذين يتولون مسؤولية إدارتها في لحظة حرب ضارية مع الإرهاب وأوضاع اقتصادية خانقة.

لأول مرة في تاريخ أي أزمة مماثلة في أي مكان في العالم، تتطوع دولة لإثبات أحقية دولة أخرى في أرض تخضع لسيادتها الكاملة وتتعلق باستراتيجية أمنها القومي. طوال شهور الأزمة، لم تتقدم السعودية بمسند واحد يثبت أحقيتها في الملكية والسيادة على تيران وصنافير، بينما تكفلت السلطات المصرية بعرض ما تصورت أنها وثائق تثبت «سعودية الجزيرتين» وأخفت أي وثائق تثبت العكس، حاربت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتسليم الجزيرتين حتى بدا مسؤولون رسميون ونواب برلمان أكثر حماسة من السعوديين أنفسهم.

الموقف السعودي واضح ومشروع في طلب نقل الجزيرتين إلى عهده، لكن ما جرى على الجانب الآخر يفقد أي وضوح وأي مشروعية. اتهامات التفریط تشيع في الفضاء العام المصري بصياغات عدة تؤسس لقطيعة مع الحاضر ونزيف سياسي داخلي لا أحد يعرف إلى أين ينتهي؟ لا يمكن أن يساعد ذلك مجتمعاً منهكاً على التماسك ولا دولة مستهدفة على صد الأخطار. الأسوأ أن الضمير العام قد يتعرض لضربة مؤلمة محبطة وعميقة. إنّه اعترض ولم يسمع له أحد، حاول وقف تسليم الجزيرتين بالوسائل الدستورية والقانونية لكنه جرى العصف بكل قاعدة وأي أصول.

بدأ يتسلل إلى المشاعر العامة شيء من الكآبة الجماعية: «لقد فشلنا في الوفاء بواجب الدفاع عن أراضٍ مصرية»، الشعور بالعجز هو واحد من أسوأ الأمراض الاجتماعية التي تصيب الأمم والشعوب.

بعد هزيمة 1967 مباشرة، قال الفريق عبد المنعم رياض، الذي أسندت إليه رئاسة أركان القوات المسلحة، لجمال عبد الناصر: «أرجوك يا سيادة الرئيس ألا تقبل أي صلح أو سلام حتى لو عادت سيناء كاملة قبل أن نحارب. إذا لم نحارب فإن كرامة بلادنا تهدر وشرف نساننا يمرغ». كانت تلك نظرة عميقة لأثر الهزيمة على الأخلاق العامة إذا لم تكن مصر قد نهضت لتحرير أرضها المحتلة بقوة السلاح.

بأثر تسليم الجزيرتين على النحو الذي تجري به الحوادث، فإن التصدع الأخلاقي سوف ترتفع وتيرته بما يتجاوز أي كابوس، والجريمة الجنائية مرشحة للتزايد. ذلك يصب في طاحونة الإرهاب ويوفر بيئات إضافية حاضنة، لكن لا أحد يتحسب للتداعيات الخطيرة.

لا يمكن أن تمر أزمة تسليم الجزيرتين كأنها شريط سينمائي قصير، ضغوط وإجراءات يمضي كل شيء بعدها طبيعياً. التداعيات الاجتماعية والأخلاقية لا تقل خطورة عن السياسية والاستراتيجية.

لقد عبّرت «طاقة غضب» عن نفسها في احتجاجات بعضها عاصف، تلتها اعتقالات من أجل إثبات الحق المصري ومنع تسليم الجزيرتين، غير أنه لم يتوافر لها التحول إلى «طاقة تعطيل» للمشروع كله.

بقوة الغضب توقفت إجراءات التسليم لنحو سنة، أصدر القضاء الإداري خلالها أحكاماً تاريخية بمصرية الجزيرتين وفق ما توافر من وثائق ومستندات وخرائط لعب المصريين في الخارج دوراً جوهرياً في الحصول عليها من مكائنها في المكتبات الدولية، غير أنه في نهاية



ما نصت عليه معاهدة كامب ديفيد في عام 1978، بشأن خضوع الجزيرتين لمراقبة قوات دولية متعددة الجنسيات.

في المقابل، فإن ما قدمته الحكومة المصرية لإثبات سعودية تيران وصنافير، تقابله مجموعة كبيرة من الوثائق، التي جمعها فريق الدفاع عن مصرية الجزيرتين، وقد شكلت الأساس الذي استند إليه القضاء الإداري، ولا سيما المحكمة الإدارية العليا، في حكمها التاريخي، في كانون الثاني الماضي، والذي أكد تبعية الجزيرتين لمصر لا للسعودية. وتجاهلت الحكومة المصرية، ومعها مجلس النواب، ووثائق أخرى رسمية، طرحت لإثبات ملكية مصر تيران وصنافير، إذ منع رئيس مجلس النواب علي عبد العال، عرض مجموعة وثائق كانت تنوي الخبيرة الجغرافية هايدي فاروق - التي سبق أن عملت ضمن فريق مدير المخابرات الراحل عمر سليمان - بحجة أنه لا يجوز عرض وثائق تركية أو بريطانية (مع العلم بأن وثائق مشابهة سبق أن استخدمت في الثمانينيات لإثبات ملكية طابا).

في غضون ذلك، علّق المحامي خالد علي، المعروف بكونه محامي الدفاع عن مصرية الجزيرتين، بالقول إن مجلس النواب «مسرر اتفاقية العار»، وتوجه إلى من وصفهم بأنهم «رجال الحكم والسلطة»، بالقول: «مررت أحقر اتفاقية وقعت باسم مصر ولم يوافق عليها إلا أنتم، فهنيئاً لكم بسعيكم إنزال علم مصر من على الجزر، ومنح إسرائيل نصراً وشرفاً لا تستحقه». وأضاف: «نحن، وكل المؤمنين بمصرية الجزر لنا طريقنا، ولن نياس أو نستسلم، والمعركة بالنسبة إلينا لم تنته». وفي السياق، كتب المؤرخ المصري المعارض والرافض للاتفاقية خالد فهمي، على صفحته على «فايسبوك»: «سيسجل التاريخ أن عبد الفتاح السيسي أول رئيس مصري يتنازل طواعية عن أرض مصرية بموافقة المؤسسة العسكرية المصرية التي هو جزء منها والتي لا يستقر حكمه إلا بدمعها».

ضمن أراضي الحجاز قبل قيام المملكة السعودية». وتعتبر الدراسة أن اتفاقية ترسيم الحدود الشرقية بين مصر والدولة العثمانية في عام 1906، التي استند إليها المدافعون عن مصرية الجزيرتين، تتضمن تحديد الحدود بخط يبدأ من ساحل البحر

خالد علي: هنيئاً لكم منح إسرائيل نصراً وشرفاً لا تستحقه

المتوسط إلى نقطة على خليج العقبة، تقع بين شرق طابا وغرب أم الرشراش (إيلات حالياً)، وهو ترسيم للحدود البرية، ولم يتطرق «إطلاقاً» إلى تعيين الحدود البحرية.

وتكرر الدراسة أنه بعد احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية عام 1948، قرر الملك عبد العزيز طلب الحماية العسكرية للجزيرتين وجعلهما قواعد عسكرية مصرية، خوفاً من استيلاء إسرائيل عليهما. وتشير هذه الرواية إلى برقية من محفوظات وزارة الخارجية الأميركية وهي موجهة من وزير الخارجية الأميركي دين راسك، إلى السفارة الإسرائيلية في 17 كانون الثاني عام 1968، وتتناول «مشكلة تيران». وقد عرض الوزير الأميركي نتيجة نقاش جرى بين السفير الأميركي في السعودية مع الملك فيصل، أوضح فيه الأخير أنه يعتبر الجزيرة سعودية، وأن حكومته لا تنوي تزويدها بوسائل دفاع عسكرية أو استخدامها لعرقلة حرية الملاحة في مضيق تيران. وتحدثت الدراسة أيضاً عن خريطة صادرة عن الأمم المتحدة في 1973، وتضع جزيرتي تيران وصنافير ضمن النطاق السعودي، مشيرة أيضاً إلى



يوشع التسليم «كامب ديفيد» بإدخال السعودية طرفاً مباشراً



الرسمي أوصل البلد إلى طريق غير معبد لا يصلح للسبيل الآمن ولا عليه إشارات تحدد إلى أين نذهب من هنا، كأنه التيه.

هناك أخطاء يمكن تصحيحها وتصويبها وأخطاء أخرى يختلف بعدها كل شيء. تسليم الجزيرتين يندرج في النوع الثاني. إذا ما أنزل العلم المصري من فوقهما، فلا سبيل إلى استعادتهما مرة أخرى، إذ هناك وثائق دولية سوف توقع وتودع في الأمم المتحدة تنتقل بمقتضاها وفق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الالتزامات الأمنية المصرية في تيران وصنافير إلى السعودية.

أي تطع لاستعادة الجزيرتين مستقبلاً تجديف ضد الحقائق والمصالح، كما أنه مشروع حرب مفتوحة مع إسرائيل وحلفائها. بصياغة أخرى، فإن إسرائيل المستفيد الأول من تسليم الجزيرتين للسعودية.

التسليم يفضي - أولاً - إلى توسيع «كامب ديفيد» بإدخال السعودية طرفاً مباشراً في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بما يعني اعترافها بالدولة العبرية، تطبيعاً أمنياً وعسكرياً واستخباراتياً واقتصادياً. من دون أي التزام بالمعاهدة العربية للسلام، التي تقضي بالتطبيع الشامل مقابل الانسحاب الكامل حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967.

التسليم يفضي - ثانياً - إلى ضرب أي استراتيجية مصرية في البحر الأحمر، ويؤثر على القدرات الدفاعية عن سيناء. إذا ما نشبت مواجهات سلاح في المستقبل، وهذه مسألة لا يمكن استبعادها، فإن الوضع الاستراتيجي يكون أكثر حرجاً، باعتبار مضيق تيران مياهاً دولية لا مصرية كما هي الحال الآن.

والتسليم يفضي - ثالثاً - إلى إفساح المجال أمام إسرائيل للإقدام على مشروعات تهتمش قناة السويس عبر ما سوف تصبح مياهاً دولية؛ المشروعات معلنة والقدرة على منعها محدودة.

بنصوص الاتفاقية فإنها مع السعودية. بمقتضى المصالح فإنها مع إسرائيل. هكذا بوضوح من دون مساحيق أو ادعاء، فإن تسليم الجزيرتين يخضع للاعتبارات والترتيبات الإقليمية، التي يطلق عليها «صفقة القرن».

البرلمان خطّ فرعي في الأزمة، الأداء الحكومي خط فرعي آخر؛ لا هم أبطال العرض ولا لاعبوه الرئيسيون، وسوف يخضعون في النهاية لحساب عسير أمام التاريخ. بعد وقت لن يطول، سوف يخرجون من المشهد كله وتظل الحقائق ماثلة: مضيق تيران الاستراتيجي ضاع، وإسرائيل تمكنت من السيطرة على البحر الأحمر، والقضية الفلسطينية دخلت على المذبح الأخير.

*كاتب وصحافي مصري

